الأمم المتحدة S/PV.3537

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٣٧

الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٧/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد مريميه	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد اوبلجورو
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عُمان	السيد الخصيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في كرواتيا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كرواتيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كرواتيا يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أعتزم بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تسنى التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/395، التي تتضمن نص مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وايطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى التعديلين التاليين لنص مشروع القرار الصادر في شكله المؤقت بوصفه الوثيقة S/1995/395: في السطر الرابع من الفقرة الثانية من الديباجة، التاريخ الصحيح هو "٧ أيار/مايو ١٩٩٥"، وليس "٨ أيار/مايو ١٩٩٥"، وعلاوة على ذلك يجب أن يصبح نص الفقرة ٣ من المنطوق على النحو التالي:

"٣ - يشدد على ضرورة الإسراع في إعادة إنشاء سلطة عملية 'انكرو' وفقا لولايتها؛"

كما أود أن أنوه بأن اللغات الأصلية لمشروع القرار هي الانكليزية والروسية والفرنسية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين الأخريين التاليتين: S/1995/363، رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/383، رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة.

وقد تلقى أعضاء المجلس نسخا فوتوغرافية لرسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/1995/397.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1995/395) المعروض عليه. وإذا لم اسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار في صيغته المعدلة شفويا بشكله المؤقت للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا بشكله المؤقت قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٩٩٤ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب إيطاليا باتخاذ قرار اليوم بشأن كرواتيا، الذي انضمت إلى مقدميه وشاركت في صيغته.

ونحن نرى أن على مجلس الأمن واجب اتخاذ هذه المبادرة لعلاج الحالة التي لا نزال نعتبرها غير مرضية وخطيرة. وبينما يمكننا تفهم الإحباط الذي تشعر به الحكومة والشعب الكرواتيان بشأن عدم تحقيق التقدم في العملية السياسية بإعادة الاندماج السلمي للقطاعات التي كانت معروفة باسم المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة، لا يمكننا أن نبرر القيام بهجوم عسكري هو انتهاك واضح لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ ويهدد بشكل خطير بإعاقة تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر الماضي.

كما أنه لا يمكننا أن نبرر كون طلبات المجلس الواردة في البيانين الرئاسيين المؤرخين ١ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/PRST/1995/23) و ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/PRST/1995/26) لم يستجب إليها تماما.

علاوة على ذلك، نشعر بقلق بالغ نتيجة الموقف الذي تتخذه الأطراف، وبخاصة القوات الكرواتية، تجاه قوات عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (عملية "انكرو") المرابطة في مناطق الفصل. إن هذه حوادث مضايقة وتخويف غير مقبولة يجب إدانتها بأقصى قدر من الشدة. ونعرب عن تضامننا الكامل مع معتمري الخوذات الزرقاء الذين يجدون أنفسهم في حالة صعبة خطيرة. وأود قبل كل شيء أن أطلب من زملائي من الأرجنتين والجمهورية التشيكية أن ينقلوا مشاعر تفهم وتضامن إيطاليا حكومة وشعبا لحكومتيهم وشعبيهم.

لقد قدمت الحكومة الكرواتية تأكيدات متكررة على أعلى المستويات بأنها ستسحب قواتها بالكامل من مناطق الفصل في قطاعات الشرق والشمال والجنوب. وبينما نلاحظ أن الانسحاب قد بدأ فعلا، وبخاصة في قطاعي الشرق والجنوب، ينبغي لنا، للأسف، أن نشير إلى أن هذا الالتزام المحدد لم يحترم حتى الآن احتراما تاما. ووفقا لآخر تقارير الأمانة العامة، لا تزال فرق من القوات الكرواتية والصربية يواجه بعضها بعضا في منطقة فصل قطاع الشمال بشكل خاص. ونحن نعتبر أن انسحاب تلك القوات بسرعة بالغ الأهمية لتخفيف التوترات ومنع وقوع حوادث يمكن أن تفجر سلسلة من ردود الفعل العنيفة.

وفيما يتعلق بقطاع الغرب، نعتقد أن من الأساس أن يتحقق الاحترام التام لحقوق السكان الصربيين بما يتفق مع المعايير المعترف بها دوليا. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن وجود "انكرو" في ذلك الإقليم يمكن أن يقوم بدور بالغ الأهمية. ولذلك نطلب من الحكومة الكرواتية أن تكفل لأفراد الأمم المتحدة أكبر قدر ممكن من حرية الحركة والقدرة على المراقبة.

إن قرار اليوم لمجلس الأمن يمكن، بل يجب، أن يشجع الأطراف الكرواتية على الإسراع بانسحابها الكامل غير المشروط من مناطق الفصل حتى تسمح بالوزع الكامل الفوري لـ "إنكرو" وأيضا بالتنفيذ الكامل لولايتها على النحو الوارد في القرارين ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٩٠ (١٩٩٥),

ومع ذلك، فإن قرار اليوم ليس مجرد محاولة لمعالجة حالة نشأت على أرض الواقع نتيجة الهجوم الكرواتي الأخير. إنه أيضا يتطلع إلى المستقبل. وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد أهمية الفقرة ١٠، التي تتضمن تحذيرا قويا للأطراف، وتطالبها بالامتناع عن اتخاذ أي مبادرات عسكرية أخرى قد تؤدي إلى تصعيد جديد للصراع. وإذا تقرر أنها لم تقم بذلك ينبغي للمجلس، في رأينا، ألا يتردد في النظر في تدابير أخرى لضمان الامتثال لهذا المطلب.

وأود أن أؤكد مجددا رأينا القاطع بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري سواء بالنسبة للمسألة الكرواتية أو المسألة البوسنية. والحوار السياسي بين الأطراف هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى حل مرض لمشكلة الأراضي الكرواتية التي تسكنها الطائفة الصربية. وكلمات "المواجهة" و"النصر" و"الغزو" و"إعادة الغزو" يجب أن تحل محلها كلمات مثل "الحوار" و"المفاوضات" و"الحل الوسط". وبهذه الطريقة وحدها سنرى نهاية لهذه الأزمة الطويلة جدا.

إن أي حل سياسي يجب، بطبيعة الحال، أن يحترم المبدأ، الذي أكده مجلس الأمن مجددا في مناسبات عديدة، مبدأ سيادة جمهورية كرواتيا ووحدة أراضيها، وأيضا مبدأ ضرورة التوصل إلى اتفاقات بشأن صيغ مناسبة للحكم الذاتي تسمح للشعب الصربي بالتمتع بحقوقه بشكل كامل.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مر شهران على اتخاذ المجلس القرارين ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٨٢ (١٩٩٥)، اللذين تناولا، في جملة أمور، الحالة في كرواتيا. وفي تلك المناسبة أعربت عن ارتياح حكومتي إزاء التقدم المحرز في مجال بناء الثقة بين حكومة كرواتيا والطوائف الصربية في كرواتيا. ولقد حقق الاستقرار في إطار حالة تتسم بالتوتر الشديد والقابلية للتفجر السريع. وكان الطرفان قد بدآ تدريجيا في تنفيذ الاتفاق الاقتصادي. كما أكدت على الأهمية التي نعلقها على دور القوة الجديدة، عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، لضمان ذلك السلم وتشجيع بدء المحادثات بشأن تسوية سياسية. وأعترف الآن بأن التقدم المحرز لم يكن بالقدر الذي يحق لحكومة كرواتيا أن تتوقعه بيد أن الآفاق بدت مشجعة.

إن الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين تثير القلق الشديد لحكومتي. إذ نجد أن قدرا كبيرا من التقدم السابق إحرازه يتعرض الآن للخطر من جراء الأعمال العسكرية، بما يؤدي اليه ذلك من تعريض أرواح جنود حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة للخطر. فالقرار الذي اتخذناه توا، والذي اشترك بلدي في تقديمه، يدين، بأقوى العبارات، جميع الأعمال الموجهة، من أي طرف، ضد أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويطالب باحترام مركز عملية "أنكرو" واحترام سلامة أفرادها دون استثناء.

والأمم المتحدة، بدعم من حكومتي، مستعدة لمساعدة الطرفين على استئناف عملية المصالحة والتعاون. ونمتدح بكل حرارة جهود السيد أكاشي من أجل تفادي المزيد من التصعيد. ونرحب بإحراز تقدم حقيقي صوب انسحاب القوات من مناطق الفصل بين القوات في مختلف قطاعات الأمم المتحدة، لكن من الضروري الانتهاء من هذا الانسحاب فورا. وإلا فلن يتسنى إعادة العملية السياسية الى مجراها الطبيعي. وفقط عندما يستكمل الانسحاب ستتمكن عملية "أنكرو" من إعادة الوزع حتى تبدأ مهمتها في تنفيذ الولاية التي أقرها المجلس منذ شهرين.

ومن الضروري كذلك إتاحة حرية الوصول الكامل للأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية لمنطقة سلافونيا الغربية بغية تبديد الشواغل المعرب عنها إزاء حقوق الإنسان. وسيكون التقرير الذي من المنتظر أن يقدمه الأمين العام في غضون الأسبوعين القادمين بشأن تنفيذ هذا القرار على قدر كبير من الأهمية. وسيتعين على المجلس في تلك المرحلة النظر في أفضل الوسائل لضمان الوزع الكامل لعملية "أنكرو" وفقا لولايتها.

وتدرك حكومتي تمام الإدراك شعور الإحباط في زغرب، الذي له ما يبرره، إزاء بطء التقدم نحو التسوية السياسية. وقد أوضحنا في مناسبات عديدة تأييدنا الكامل لسيادة كرواتيا وسلامتها الاقليمية، وان هذا، في رأينا، ينبغي أن يكون الأساس في أية تسوية سياسية. ولا يصح لسلطات الصرب المحلية التنصل من مسؤوليتها في هذا الصدد. لكن لا توجد هناك طرق مختصرة لتحقيق هذا الهدف. ويتطلب ضمان المصالحة تحلي الطرفين بالالتزام والصبر. والتسوية التفاوضية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلم الدائم.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مافتئت الجمهورية التشيكية تشعر بالقلق باستمرار إزاء الأحداث التي وقعت في بلدان السلافيين الجنوبيين، وربما في كرواتيا، أكثر من غيرها ففي ذلك المكان على وجه التحديد ترابط كتيبة ميكانيكية تشيكية بشكل نشط منذ سنوات كجزء من قوة الأمم المتحدة للحماية، التي تحولت الآن الى عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا المعروفة باسم عملية "أنكرو". وندرك الخلافات قديمة العهد بين قوة الأمم المتحدة للحماية والسلطات الكرواتية، التي حدت بتلك السلطات في نهاية المطاف الى إخطار قوة الأمم المتحدة للحماية بالمغادرة. وقد حُلت هذه المسألة الصعبة في نهاية المطاف بما يرضي الجميع، فيما يبدو، وذلك بالتفويض بعملية "أنكرو" بمقتضى القرار ٩٨١ (١٩٩٥) وتحديد ولايتها بمقتضى القرار ٩٩٠ (١٩٩٥).

وكان من بين أسباب الجهد الدولي المكثف للإبقاء على قوات حفظ السلم في كرواتيا ضرورة حفظ السلم هناك، وبالتأكيد منذ اتفاق وقف إطلاق النار في آذار/مارس ١٩٩٤. وقد كان سلما صعبا لأن التقدم صوب المصالحة الوطنية كان بطيئا جدا. ومع ذلك أحرز تقدم، والاتفاق الاقتصادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ كان أحد أهم مظاهره. حيث أن الحرب الشاملة كانت، كما رأى الجميع، البديل عن وجود الأمم المتحدة.

لذلك أثار دهشتنا الهجوم الذي شنته الحكومة الكرواتية على القطاع الغربي قبل زهاء أسبوعين، وحتى هذا التحرك العسكري، المحدود فيما يبدو، ربما كان جزءا من نمط أوسع لأن قوات الحكومة الكرواتية اخترقت في مناطق أخرى أيضا مناطق الفصل بين القوات، وكانت على ما يبدو تعد نفسها للبقاء لفترة أطول. وهذه الحركة ضمن حركات أخرى، عرضت قواتنا لحفظ السلم للنيران المعادية ومن ثم عرضتها للخطر بشكل غير مقبول على الاطلاق.

ويركز قرارنا اليوم على كفالة استكمال انسحاب قوات الحكومة الكرواتية من مناطق الفصل بين القوات دون المزيد من التأخير، مع تقدير مدى الانسحاب المنفذ حتى الآن. كما يطالب بالاحترام الدقيق لحقوق الإنسان للصرب الكروات في منطقة سلافونيا الغربية. كما يولي الاهتمام الواجب للاتفاق الاقتصادي، وبصفة خاصة لضمان سلامة وأمن طريق زغرب - بلغراد السريع. وكل هذه النقاط ينبغي أن توضح رسالة واحدة هي أن زغرب ينبغي أن تأخذ بشكل نهائي بمنطق السلام. قد تكون المغامرات العسكرية مغرية لكن المجلس بكل تأكيد لن يسكت عنها.

ويعد هذا القرار الى حد كبير رد فعل لتصرفات الحكومة الكرواتية وقواتها. لكن الطرف الصربي الكرواتي لم يتوان عن السيطرة على المناطق المتاخمة لمناطق الفصل بين القوات. والقرار لم يغفل هذه الحقيقة، لذلك تطالب الفقرة ٢ من المنطوق بانسحاب الطرفين انسحابا كاملا وتطالب الفقرة ١٠ من المنطوق الطرفين بالامتناع عن اتخاذ أية تدابير عسكرية أخرى. وسيتابع المجلس التطورات بمنتهى الدقة من الآن فصاعدا.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يركز هذا القرار بالشكل الواجب على المستقبل - أي على توقعات المجلس من حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية. وهو يعترف بأن حكومة كرواتيا قد اتخذت خطوات هامة بالتوقيع على اتفاق مركز القوات وبسحب جزء ملموس من قواتها من مناطق الفصل بين القوات. ونفهم أن استكمال هذا الانسحاب سيكون وشيكا. ويتعين على القوات الصربية، من جانبها، الانسحاب وعدم احتلال المواقع التي تنسحب منها قوات حكومة كرواتيا.

ونتطلع الى هذه التدابير وغيرها من التدابير التي اتخذها الطرفان لتمكين عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا المعروفة باسم عملية "أنكرو" من الوفاء بولايتها بالكامل وتهيئة الظروف لاستئناف التقدم صوب حل سياسي لهذا الصراع الذي توقف دون مبرر من جراء الاجراءات التي اتخذها الطرفان مؤخرا.

وما زلنا نعتقد أن الحل الناجع الوحيد للصراع في جمهورية كرواتيا هو التوصل الى تسوية بطريق المفاوضات تؤدي الى إعادة إدماج القطاعات الثلاثة الأخرى سلميا في كرواتيا. وهذه العملية ستساعد عليها بشكل عظيم جدا اجراءات حكومة كرواتيا التي مؤداها إشعار الصرب الكرواتيين بأن لا خوف عليهم من إعادة الاندماج.

ونأمل أن تقوم الطائفتان الكرواتية والصربية في سلافونيا الغربية، في الأشهر القادمة، بإعادة توطيد أواصر الصداقة والاحترام المتبادل التي كانت قائمة قبل بدء الصراع.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرى وفد الاتحاد الروسي أن القرار الذي اتخذناه توا خطوة هامة من جانب مجلس الأمن لمواجهة الحالة الخطيرة والمزعجة جدا السائدة في كرواتيا منذ أسبوعين ونصف. وعلى غرار سائر أعضاء المجلس، ندين بقوة اجراءات زغرب العسكرية في القطاع الغربي وغزو قوات كرواتيا لمناطق الفصل بين القوات في قطاعات أخرى.

وتشكل الاجراءات العدوانية لقوات حكومة كرواتيا تحديا لمجلس الأمن ولعملية الأمم المتحدة التي أنشأها. وتعتبر هذه الاجراءات تهديدا لعملية استعادة الثقة وانتهاكا فظا لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، وإضعافا لتنفيذ الاتفاق الاقتصادي. وقد أصبحت قوات الأمم المتحدة معرضة للخطر. لقد وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وأن عملية النزوح الجماعي للسكان الصرب من سلافونيا الغربية وعدم الاستقرار في حالة الناس الذين لم ينزحوا تذكرنا بقوة بمفهوم "التطهير العرقي".

إن البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن يومي ١ و ٤ أيار/مايو كانا عاملين هامين في تطبيع الحالة في كرواتيا. ومع ذلك، فإن المطالب التي وردت في ذينك البيانين قد تم تجاهلها ببساطة لفترة طويلة. وهي، في الواقع، لم تنفذ بعد تنفيذا تاما. ولقد حملنا هذا الأمر على النظر في الحاجة الحقيقية الى اتخاذ قرار لمجلس الأمن يدل على أن المجلس لا يعتزم التغاضي عن الانتهاكات الفاضحة لقراراته، وأن المحاولات لاختبار تصميم المجلس فيما يتعلق بقراراته لم يتسن لها النجاح.

وعملية إعداد مشروع القرار من قِبَل فريق الاتصال ثم من قِبَل مجلس الأمن كان لها تأثير في حد ذاتها على حكومة كرواتيا. فلقد بدأ انسحاب القوات الكرواتية من مناطق الفصل، ومع ذلك، وعلى الرغم من سماعنا وعودا عديدة، لم يكتمل ذلك الانسحاب.

ونحن نفترض أن القرار الذي اتخذناه توا سيرسل اشارة واضحة مفادها أن وقت الوعود قد ولى، وأن المطلوب اليوم هو القيام بالعمل. واتخاذ القرار، كما نفهمه، سيفضي الى الاستعادة الكاملة لولاية "عملية انكرو" كما تم تعريفها فعلا في قرارات سابقة لمجلس الأمن. وهو سيفضي أيضا الى الانسحاب الكامل لقوات جميع الجهات من مناطق الفصل، وسيكفل وجود أفراد الأمم المتحدة هناك. علاوة على ذلك، سيفضي الى التنفيذ المناسب لاتفاق وقف اطلاق النار والاتفاق الاقتصادي.

وفي القرار، فإن مجلس الأمن

> "يطالب حكومة جمهورية كرواتيا بأن تحترم على الوجه التام حقوق السكان الصربيين، بما في ذلك حرية انتقالهم، وأن تسمح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول الى هؤلاء السكان، طبقا للمعايير المعترف بها دوليا". (القرار ٩٩٤ (١٩٩٥)، الفقرة ٦)

ونحن نتوقع أن يتمكن الأمين العام من التنفيذ الفعال للطلب الوارد في القرار والقاضي بإعداده تقريرا عن الحالة الإنسانية للسكان الصربيين في قطاع الغرب.

ويجب علينا أن نسلم بأننا كنا نفضل أن يتضمن القرار تقييما أوضح للحالة التي نشأت نتيجة للهجمات الكرواتية. وللأسف، فإن القرار لا يتناول مشكلة هامة كهذه من قبيل عدم التقيد بالحظر العسكري المفروض على كرواتيا، الأمر الذي جعل من الممكن نشوء هذه الحالة الخطيرة.

ولقد أثبتت الأحداث الأخيرة الحاجة الملحة لمجلس الأمن، ولجنة الجزاءات التابعة له، والهياكل الاقليمية المناسبة، وجميع الدول، ولا سيما الدول التي لها حدود مع يوغوسلافيا السابقة، الى اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة التنفيذ غير المشروط للحظر الذي أنشأه القرار ٧١٣ (١٩٩١).

والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا لا ينهي، بأي طريقة، نظره في كرواتيا. والمطالب التي وردت في البيانين الرئاسيين المؤرخين ١ و ٤ أيار/مايو لم يتم تنفيذها في جميع جوانبها. لذلك، يعتزم المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد النظر - وهذا يتضمن الحالة فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه توا.

وفي هذا الصدد، من المهم جدا أنه بموجب الفقرة ١٠ من منطوق القرار، فإن المجلس

> "يطالب الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير أو إجراءات عسكرية أخرى ... ويحذر من أنه سينظر، في حالة عدم الامتثال لهذا الطلب، في اتخاذ ما يلزم من خطوات أخرى لضمان ذلك الامتثال". (القرار ٩٩٤ (١٩٩٥)، الفقرة ١٠)

ونحن نتوقع أن تستخلص الأطراف المعنية في تلك الفقرة الاستنتاج اللازم.

وفي غضون أسبوعين، سيقدم الأمين العام تقريرا الى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار، وبعد ذلك سننظر فيما إذا يحتاج الى اتخاذ خطوات اضافية من أجل التطبيع الكامل للحالة. وهذا يأتي بصورة خاصة في الوقت المناسب لأن بعض البيانات الحديثة جدا التي أصدرتها حكومة كرواتيا بوجود وسائل أخرى الى جانب الوسائل السياسية لتسوية الصراع تسبب لنا شعورا بالقلق الخطير. ونحن نعتقد أن مشروع القرار الذي اتخذه المجلس توا يوضح أنه

على الرغم من هذه البيانات، يؤكد المجلس بوضوح على أنه لا يوجد بديل من تحقيق تسوية سياسية.

السيد غراف زو رانتزو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المناقشة الجارية اليوم بشأن الحالة في كرواتيا تظهر مرة أخرى الحقيقة المحزنة التي مفادها أنه على الرغم من مواصلة المجتمع الدولي بذل الجهود، فإن البحث عن تحقيق تسوية تفاوضية شاملة للصراعات في يوغوسلافيا السابقة لم تؤت النتائج المرجوة. وفي كرواتيا، لا يزال يتعين ايجاد تسوية سياسية لتلك المناطق الموجودة في جمهورية كرواتيا والواقعة حاليا تحت سيطرة الصرب. وبدلا من ذلك، لا يزال التوتر والصراع قائمين.

ولقد أكدت حكومتي باستمرار لحكومة كرواتيا تقديم الدعم الألماني في سعيها لتحقيق حل تفاوضي للصراع. وفي الوقت نفسه، أوضحت حكومتي باستمرار لحكومة كرواتيا أننا على اقتناع بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع.

ولقد أكد المستشار كول مجددا وجهة النظر هذه للرئيس تودجمان عندما قام الرئيس تودجمان بزيارة لبون قبل يومين، ومفادها أن الهجوم العسكري الذي شنته قوات حكومة كرواتيا في سلافونيا الغربية يوم ١ أيار/مايو كان انتهاكا واضحا لاتفاق وقف اطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وأخبر المستشار الرئيس تودجمان أنه ينبغي سحب القوات الكرواتية الموجودة في مناطق الفصل. ولقد أكد الرئيس تودجمان للمستشار على أن القوات ستسحب بحلول بعد ظهر يوم ١٦ أيار/مايو.

أما اليوم، فإننا نعترف مع بعض الارتياح بأنه وفقا لتقارير الأمم المتحدة، حدثت تحركات انسحاب كبيرة للقوات الكرواتية من القطاعات الشرقية والجنوبية والشمالية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع الأسف أنه على الرغم من الضمانات التي قدمها الجانب الكرواتي، فإن الانسحاب لم يتم بعد على نحو كامل.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن وحدات عسكرية من الصرب الكرواتيين لا تزال نشطة في مناطق الفصل. ومطلب الحكومة الكرواتية بالتأكد من انسحاب قوات الصرب الكرواتيين من مناطق الفصل بطريقة متوازية، وبألا تحتل المواقع التي تخليها القوات الكرواتية له، في رأينا، ما يبرره، ونحن نطالب بأن تواصل عملية "انكرو" رصد الحالة عن كثب.

واستمرار نشاط قوات الصرب الكرواتيين في مناطق الفصل من شأنه أن يولد خطر حدوث مواجهة أخرى، وهو ما يتعذر قبوله.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أربع نقاط هي، برأينا، ذات أهمية خاصة. أولا، يجب على أي جهة عدم اتخاذ تدابير أو القيام بأعمال عسكرية أخرى يمكن أن تؤدي الى التصعيد. وثانيا، يجب أن تحترم حرية حركة وأمن وسلامة عملية "أنكرو" احتراما كاملا. وثالثا، يجب اطلاق سراح جميع المحتجزين في أسرع وقت ممكن. ورابعا، يجب معاملة السكان الصربيين المحليين باحترام كامل لحقوقهم الإنسانية، طبقا للمعايير المعترف بها دوليا.

واسمحوا لي أن أكرر ما قلته، وما قاله آخرون، في مناسبات عديدة: من أجل التغلب على الأزمة الحالية في كرواتيا يتعين على الأطراف أن تتخلى عن منطق المواجهة وأن تعود بدلا من ذلك الى طاولة المفاوضات. وقد يكون ذلك صعبا، ولكن لا يوجد في رأينا بديل آخر. إننا نعتقد، ونقول مرة أخرى، أن عملية المفاوضات ذات المراحل الثلاث - وقف اطلاق النار، تنفيذ الاتفاق الاقتصادي، المفاوضات السياسية هي السبيل العملي الوحيد صوب السلم الدائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل فرنسا.

في البيانين الرئاسيين الصادرين في ١ و ٤ أيار/مايو، طالب مجلسنا بأوضح العبارات بوقف الهجمات العسكرية في مناطق الفصل في كرواتيا.

ونلاحظ أنه على الرغم من الالتزامات التي أعلنتها السلطات الكرواتية في هذا الصدد، فإن عمليات الانسحاب الفعلية على الساحة كانت جزئية ومتأخرة. واليوم، تشير آخر الدلائل الى تحرك شامل كبير، وهو ما نرحب به. بيد أن التقدم في بعض المناطق لم يؤكد بعد.

ولهذا السبب صوت وفدي لصالح القرار ٩٩٤ (١٩٩٥)، الذي يطالب بإنجاز الانسحاب الكامل دون مزيد من التأخير. وهذا الطلب موجه أيضا الى القوات الصربية الكرواتية، التي لا تزال في مناطق الفصل. فالوضع لا يمكن أن يستقر بصورة حقيقة ما لم يحترم الطرفان المناطق العازلة.

وبالاضافة الى ذلك، يود وفدي أن يذكر بأهمية الاحترام التام لحقوق الانسان، والتي تمثل في هذا السياق عاملا هاما لاستعادة الثقة فيما بين الأطراف. ونذكر الأطراف أيضا بأنها يتعين عليها أن تضمن أمن أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم.

وأخيرا، يعرب وفدي عن ثقته بأن يتم، كما يشدد على ذلك قرارنا، وزع عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وزعا كاملا، وأن تفي تلك العملية بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن في قراره ٩٨١ (١٩٩٥).

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠